الفلسطيني، للتصدي له، وابطال مفعوله، والتغلّب على نتائجه قبل ان تصبح احدى ممكنات الواقع وعنصراً رئيساً في عناصر تكوينه يصعب القفز عنه، أو حتى الابتعاد منه. على هذا الاساس، يمكن فهم الحركة الدبلوماسية السياسية بما هي محاولة أخيرة لتأكيد سياسة اسرائيل في الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، ورفض التنازل عنها. وبمعنى آخر، الحفاظ على الوضع الراهن، وافشال أي محاولة لادخال تعديلات عليه، مهما كانت هذه التعديلات طفيفة، طالما تمسّ جوهره. ان ما يريده شامير من تقديم أفكار ومبادرات ناقصة وغير واقعية، يرفضها العرب عموماً والفلسطينيون خصوصاً، هو خلق انطباع لدى حلفاء اسرائيل وأصدقائها بأنها تملك بدائل فعلية للمبادرة الفلسطينية، وكذلك لأي مبادرة قد يتفق العرب بشأنها، لاحقاً؛ وان العرب والفلسطينيين هم الذين يرفضون الافكار الاسرائيلية، على الرغم ممّا في هذه الافكار من «مجازفات» و«مخاطر» على أمن اسرائيل وسلامتها. انه يريد، حقيقة، كسب الوقت، وليس اضاعته كما يبدو من الظاهر، لكن لتأكيد ان الارض التي في حوزة اسرائيل، الآن، سوف تبقى كذلك، وهي تخصها وحدها. والنتيجة الطبيعية لهكذا تكتيك هي تعطيل عملية السلام وتجميد حركتها بعد شلّ وايقاف ما انجزته من خطوات، بفعل هجوم السلام الفلسطيني الناجح. ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية قد وضعت القرار الاميركي بفتح الحوار مع م.ت.ف. وممارسة هذا القرار عملياً في اطار التكتيكات الاميركية. وعلى الرغم مما في هذا الاعتقاد من وجاهة، الّا ان امكانات ابقاء التحرك الاميركي في حدوده التكتيكية، او تطويره في اتجاه ان يتحوّل الى موقف استراتيجي، ليس رهنـاً بوضعيته وامكاناته في الظروف الراهنة، وانما هو رهن تطور الصراع في المنطقة وتطور المتغيرات الدولية والاقليمية وتغير بعض عناصر الصراع ومستوى فاعلية كل طرف من أطرافه الثلاثة، الولايات المتحدة واسرائيل وم.ت.ف. والدور الخاص لكل من اوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، وقدرة هذه الاطراف على اجتذاب حلقة التغيير في الاتجاه الذي يخدم اهدافها ويلبّي مصالحها. وقد قيل في اسرائيل، مثلما يقال في كل زمان ومكان، «ان ما هو تكتيكي اليوم قد يصبح استراتيجياً غداً؛ فالمسألة تتوقف على نوع الكائن الحيّ الذي سوف يخرج من الشرنقة الاسرائيلية». فأي مخلوق سوف ينطلق من الشرنقة حقاً ؟

تستند ثوابت السياسية الاسرائيلية، راهناً، على المحاور التالية: وقف الانتفاضة؛ والاتفاق المسبق على الخطوط العامة للحكم الذاتي، كما وردت في اتفاقيتي كامب ديفيد، وربما يجرى تطويرها نسبياً؛ واجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لاختيار ممثلين لمفاوضات الحكم الذاتي، الى جانب مصر والاردن واسرائيل، تشرف القوتان العظميان، اشرافاً خارجياً، على هذه المفاوضات، التي تتمّ مباشرة وبصورة ثنائية بين الاطراف، وربما انتدبت هيئة دولية للاشراف عليها، كهيئة مراقبين من دون أية صلاحيات، مع ضمان عدم تأثير أي من هاتين الهيئتين المشرفتين على سير المفاوضات. ويتحدّد الوضع النهائي للمناطق المحتلة بعد خمس سنوات من تطبيق الحكم الذاتي.

تحت مظلة هذه الثوابت، وعلى ارضيتها، أطلقت القيادات الاسرائيلية وجبات متتالية من التصريحات والمقترحات وانصاف المبادرات. فتحدث وزير المالية، شمعون بيرس، عن مبادرة أعادت الى الاذهان مبادرات بيرس السابقة المبنية على «الخيار الاردني». وطرح وزير الدفاع، اسحق رابين، مبادرة من ثلاث مراحل تهدف الى منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة والقطاع، بعد انتخابات يقبل المنتخبون فيها مبدأ التفاوض مع اسرائيل، وتبقى المستوطنات على ما هي عليه، حيث تُمارس سلطات الحكم الذاتي في مناطق يجرى تحديدها. أما وزير الخارجية، موشي ارنس، فدعا الى اقامة اتحاد كونفدرالي ثلاثي بين اسرائيل والاردن وكيان فلسطيني. وقدم وزير المواصلات، جاد